عمالة الأطفال

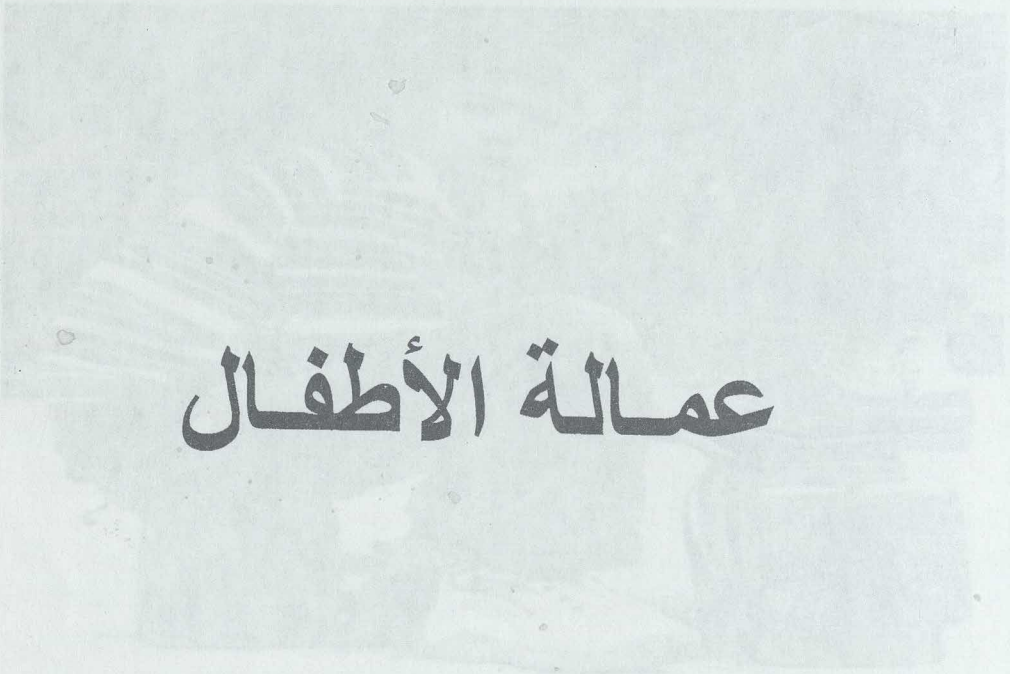

عمـــالـــة الأطـــفال

أ / عبير محمود النادي

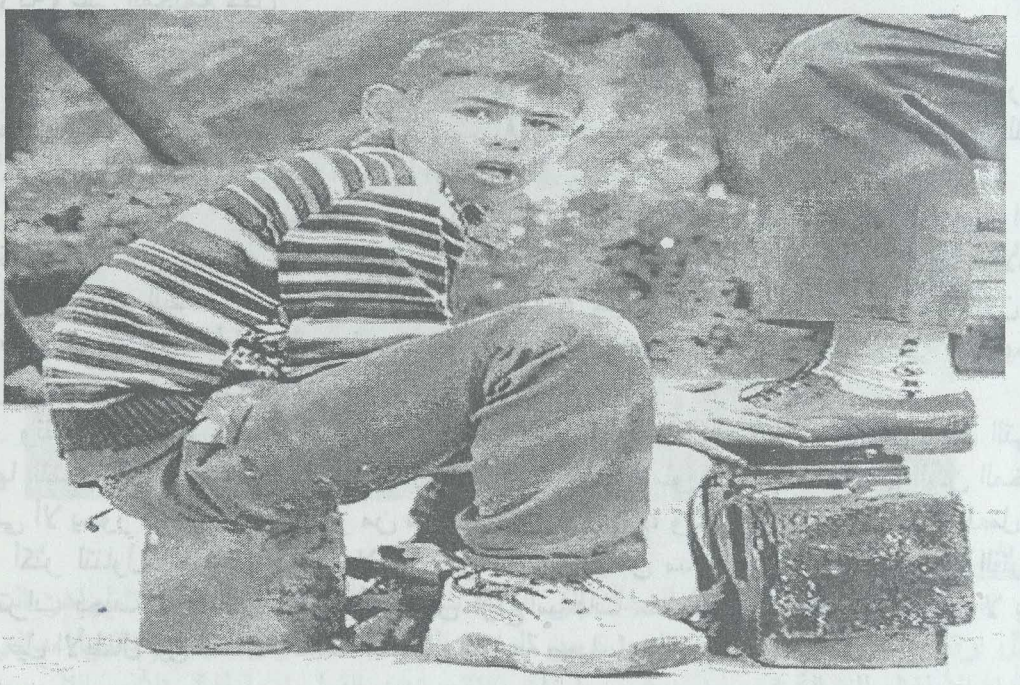

مقدمة :

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد،،

لم يعد خافياً أن قضايا الأطفال أصبحت من أكثر القضايا اهتماماً على المستوى العالمى، وذلك أن للطفل أهمية كبرى لأى مجتمع، فقد حشدت الجهود الكبيرة لإتاحة الفرصة له لينال حقوقه الأساسية وينشأ النشأة السليمة اللائقة فى محيط أسرى ومجتمعى متكامل. وتتباين المجتمعات فى تقديم الجهود بحسب اختلاف المنطلقات العقدية والفكرية التى يقوم عليها المجتمع. فالأطفال فى أى مجتمع هم أساس نموه المطرد، وهم الطاقة البشرية المنتظرة للمجتمع، وبقدر ما يبذل هذا المجتمع فى تهيئة الأطفال لهذه المهمة تكون نسبة نجاحه واستفادته من هذه القوى البشرية الواعدة، فالعناية بها ضرورة شرعية واجتماعية واقتصادية باعتبار العنصر البشرى من أهم العناصر اللازمة للإنتاج بشكل عام، فالتنمية الاقتصادية الشاملة تتطلب طاقات بشرية واعية تلم بأصول العمل والإنتاج وتمتلك المعارف والمهارات اللازمة وتعيش استقراراً نفسياً مدعوماً بتكيف اجتماعى سليم مع النفس والمجتمع.

فى كل يوم يتعرض عدد لا يحصى من الأطفال فى كل أنحاء العالم إلى أخطار تعوق نموهم وتنميتهم، حيث يعيش الملايين من الأطفال حول العالم فى ظروف صعبة للغاية، منهم : الأيتام، وأولاد الشوارع، واللاجئون والمشردون، والعاملون، وضحايا الحرب والكوارث الطبيعية، بما فى ذلك خطر التعرض للإشعاع والكيماويات الخطرة وأولاد العمال المهاجرين، وغيرهم من المجموعات المحرومة اجتماعيا وأشكال الاستغلال الأخرى، والأطفال المعوقون.

وتعتبر ظاهرة عمالة الأطفال فى الآونة الأخيرة من أهم المشكلات التى تواجه الباحثين والمتخصصين فى مجال الطفولة، لما لها من أضرار عديدة، تعود على الطفل العامل وعلى أسرته وعلى المجتمع ككل.

ومن هذا المنطلق فإن صدور قانون الطفل بشكل عام يعد نقلة حضارية على طريق رعاية وحماية الطفل المصرى. ويدعم ريادة مصر فى تطوير سياسات الارتقاء بنوعية الحياة للفئات الأكثر احتياجاً، والتى تأتى فى مقدمتها الأطفال.

إن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ بأحكام حماية الطفل المصرى يتضمن جميع حقوق الطفل بدءاً من الحقوق المدنية ومروراً بالرعاية الصحية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والأطفال ذوى الظروف الصعبة، بما فى ذلك الرعاية الجنائية. حيث تنص المادة ٦٤ من هذا القانون على أنه [يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم أربع عشرة سنة ميلادية كاملة، كما يحظر تدريبهم قبل بلوغهم اثنتى عشرة سنة ميلادية]

وتتضمن المادة ٦٥،٦٦ من هذا القانون نظام تشغيل الأطفال والشروط والأحوال التى يتم فيها التشغيل، وكذلك الأعمال والحرف والصناعات التى يعملون بها وفقا لمراحل السن المختلفة، على ألا يجوز تشغيل الطفل أكثر من ست ساعات فى اليوم، ويجب أن تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل فى مجموعها عن ساعة واحدة، وتحدد هذه الفترة أو الفترات بحيث لا يشتغل الطفل أكثر من أربع ساعات متصلة. وفى جميع الأحوال لا يجوز تُشغيل الأطفال بين الساعة الثامنة مساءاً والسابعة صباحاً.

ويعد هذا القانون عملاً رائعاً فى جملته، وهو نتاج فهم عميق من قبل المسئولين بالدولة وعلى أعلى مستوى، لمفهوم التنمية الشاملة التى يجب أن تبدأ بالطفل باعتباره محوراً أساسياً لأى تنمية. ويرتكز قانون الطفل على عدة محاور رئيسية نصت عليها الشرائع السماوية والمواثيق والأعراف الدولية وإعلان حقوق الإنسان وهى الحق فى الحياة، ومنها انبثقت كافة مواد القانون لتشمل مجالات عديدة، منها : الصحة، والغذاء، والرعاية الاجتماعية، والتعليم، والثقافة. وعلى الرغم من تجريم القانون لخروج الأطفال لسوق العمل فى هذه السن المبكرة وعلى الرغم من الأضرار التى قد يتعرض لها الأطفال من خلال تواجدهم فى العمل، إلا أن نسبة هؤلاء الأطفال تتزايد يوماً بعد يوم، وذلك نظراً للعوامل الاجتماعية التى تدفع هؤلاء الأطفال للذهاب للعمل وترك المدرسة أو عدم الذهاب إليها نهائياً، ونظراً لارتفاع هذه النسبة من الأطفال الذين يعملون دون السن القانونية فإنهم يتعرضون لمخاطر العمل، وحدوث عديد من الإصابات، والأمراض الصحية، وانتشار نسبة الأمية و العديد من القيم السيئة بين الأطفال العاملين، مثل قيمة تفضيل المال على الدراسة، وعادة التدخين وبعض المسكرات، وقيم وعادات لا تتماشى مع المجتمع، وتعود بالضرر على الطفل لعدم تمتع الطفل بأجمل مرحلة فى حياته وهى مرحلة الطفولة، فترة اللعب والحرية المطلقة بدون قيود وبدون مسئولية.

ولأهمية هذه الفترة فى حياة الطفل وتأثيرها المباشر على تكوينه، ونمو شخصيته طوال العمر، اهتم المشرع بتحديد سن العمل وهو ١٥ سنة للاشتغال فى المهن المختلفة. ونظراً لأهمية هذه الظاهرة على المستوى العام ومستوى الأسرة ومستوى المجتمع ككل كان لابد من التعرف على الأسباب الاجتماعية التى تدفع الطفل للعمل، بهدف محاولة معالجة هذه المتغيرات، للقضاء على هذه المشكلة التى تؤرق مختلف التخصصات وحتى عهد قريب لم تلق ظاهرة عمالة الأطفال إلا قدراً محدوداً من الاهتمام، وقد اختلفت الآراء فى محاولة فهم مسببات الظاهرة وفى الكشف عن العوامل التى تدعمها والتعرف على أسبابها، ويمكن إسناد الظاهرة لعوامل متعددة، منها :

أولاً - العوامل السكانية

يسعى المتخصص فى هذا المجال إلى الربط بين عمالة الأطفال وبعض الظواهر السكانية مثل ارتفاع معدلات الإنجاب والهجرة من الريف إلى الحضر، وأن للهجرة تأثيراً مباشراً فى اتجاه الأطفال للعمالة فى سن مبكرة، بل أن النتائج تؤيد القول إن أطفال الأسر التى سبق أن هاجرت للقاهرة وأطفال أسر السكان الأصليين ينخرطون فى سوق العمل على حد سواء، وذلك تحت وطأة ظروف وعوامل تؤثر فى الفئتين معاً.

ثانياً - انخفاض استخدام الوسائل التكنولوجية

ويرى المتخصصين فى هذا المجال أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين عمالة الأطفال وبين انخفاض استخدام الوسائل التكنولوجية فى القطاعين الزراعى والصناعى، فضلا عن انخفاض أجور الأطفال وكفاءتهم فى أداء بعض الأعمال، مثل جنى القطن، والأعمال المساعدة فى الورش الصناعية، ومما لاشك فيه أن هذه الطائفة من العوامل تسهم بالفعل فى إيجاد البيئة الاجتماعية والاقتصادية الميسرة لظهور ولدعم ظاهرة عمالة الأطفال.

ومن وجهة النظر العملية، نرى ضرورة التمييز بين العوامل التى ترتبط بالظاهرة وتسهم فى إحداثها، والعوامل الأخرى التى تحيط بالظاهرة فتخلق مناخاً ميسراً أو مناسباً لتفاعل العوامل المسببة لها.

ومن الواضح أن الأسباب المؤدية لحدوث هذه الظاهرة، إما عوامل تعليمية أو عوامل ذات طابع اقتصادى، وتعتبر أكثر الأسباب تأثيراً فى الظاهرة هى الأسباب المتصلة بالجانب التعليمى، وعلى وجه التحديد الفشل فى التعليم، ويليه الرغبة فى تعليم صنعة كبديل للتعليم.

ثالثاً - العوامل الاجتماعية النفسية

تلعب الأسرة الدور الرئيسى فى مجال التنشئة الاجتماعية، فالطفل كائن اجتماعى ينتمى إلى مجموعة من الجماعات، وأول وأهم هذه الجماعات هى الأسرة التى تمنحه المكانة الاجتماعية التى ينتمى إليها.

وتسعى بعض الآراء للربط بين عمالة الأطفال وبين الخصائص التى يقال إنها تميز أسرهم، فتزعم بعض الآراء أن عمالة الطفل تعتبر نتاجاً لبيئة أسرية متصدعة أو غير مواتية، وتمثل الطبقة الاجتماعية للأسرة عاملاً يؤثر فى اتجاهات الأطفال نحو المدرسة، فآباء الطبقة العالية والمتوسطة الذين نالوا قسطاً من التعليم ينظرون للمدرسة كوسيلة للإعداد النفسى والاجتماعى والمهنى، وعلى ذلك فإننا نجدهم غالبا ما تكون اتجاهاتهم إيجابية عن المدرسة ويتابعون بشوق ما يفعله أولادهم فى المدرسة، وعلى النقيض أطفال الطبقة المنخفضة قد يكون لديهم ميل سلبى أقل نحو المدرسة ويكونون أقل تأثراً بالمدرسة عن أطفال الطبقة المتوسطة أو الراقية، هذا بالإضافة إلى أن الطفل الذى يعيش فى جو سليم متوازن يجد فيه إشباعاً لحاجاته الانفعالية والعطائية واستقراراً نفسياً ييسر له حياته ويسبغ عليها جواً من الأمن والطمأنينة يدفعه هذا كلية إلى التمسك بأسرته، وبهذه الحياة مادام يشبع فيها حاجاته وتستقر فيها انفعالاته، أما الطفل الذى يعيش فى جو انفعالى مضطرب سيئ لا يجد فيه الاستقرار النفسى السليم الذى ييسر له حياته ويجعله دائم القلق والاضطراب يدفعه ذلك كله إلى الضيق بهذه الحياة ومحاولة الفرار إلى مكان آخر، عله يجد متنفساً عن ذلك الألم الذى يعانيه.

رابعاً - العوامل الاقتصادية

من المعروف أن الاقتصاد يلعب دوراً كبيراً فى إحداث التغيير الاجتماعى، وفى كل يوم يعانى ملايين الأطفال من ويلات الفقر والأزمات الاقتصادية ومن الجوع والتشرد، فمن المعروف والمتفق عليه أن السبب الرئيسى لعمالة الأطفال فى الدول النامية يرجع إلى تزايد الضغوط الاقتصادية، وزيادة عدد الأسر التى تهبط إلى خط الفقر ودونه وإلى هجرة عدد كبير من العمالة المدربة إلى سوق العمل الخارجية وعدم استيعاب المدارس للعدد المتزايد من الأطفال ممن هم فى سن التعليم، وتسرب الأطفال من المدارس، مما يهيئ الوضع المناسب والأرضية الخصبة التى يتزايد فى ظلها تشغيل الأطفال، فترتبط المعدلات العالية لعمالة الأطفال بالأطفال الفقراء الذين يعانون من مشاكل اقتصادية ثقيلة، هذا بالإضافة إلى الظروف الاقتصادية لأسر الأطفال العاملين التى هى من أهم أسباب انتشار ظاهرة عمالة الأطفال، فالأب لا يستطيع القيام بدوره كما يجب، ويبدأ فى التقصير فى حقوق الطفل وعدم رعايته نفسيا وعدم توفير حاجات الطفل الأساسية من حاجة إلى التغذية الصحيحة، والرعاية الصحية المطلوبة، والحاجة إلى الملبس الملائم، فعائل الأسرة يعجز عن إشباع حاجات الطفل الأساسية مما يجعل الطفل يلجأ لمصدر آخر يشبع حاجاته، وهو ترك المدرسة والاتجاه للعمل.

وتنتشر هذه الظاهرة بصفة أساسية فى الطبقات الفقيرة فى الريف والحضر حيث يعتبر الطفل العامل مصدراً للدخل بالنسبة لأسرته.

إعالة الأطفال للأسر الفقيرة :

يعتبر الطفل فى الأسرة الفقيرة عنصرا مهما له وزنه فى دعم ميزانية الأسر التى تنتمى للفئات العمالية الدنيا، غير أنه فى بعض الحالات، تؤدى عمالة الأطفال دورا حيويا فى إعالة الأسر ذات الدخل الضئيل وعندئذ يكون أجر الطفل بمثابة المصدر الوحيد أو الأساسى للدخل الذى يكفل إعالة الوالدين أو أحدهما ويوفر الاحتياجات الأساسية التى يعجز الكبار عن توفيرها.

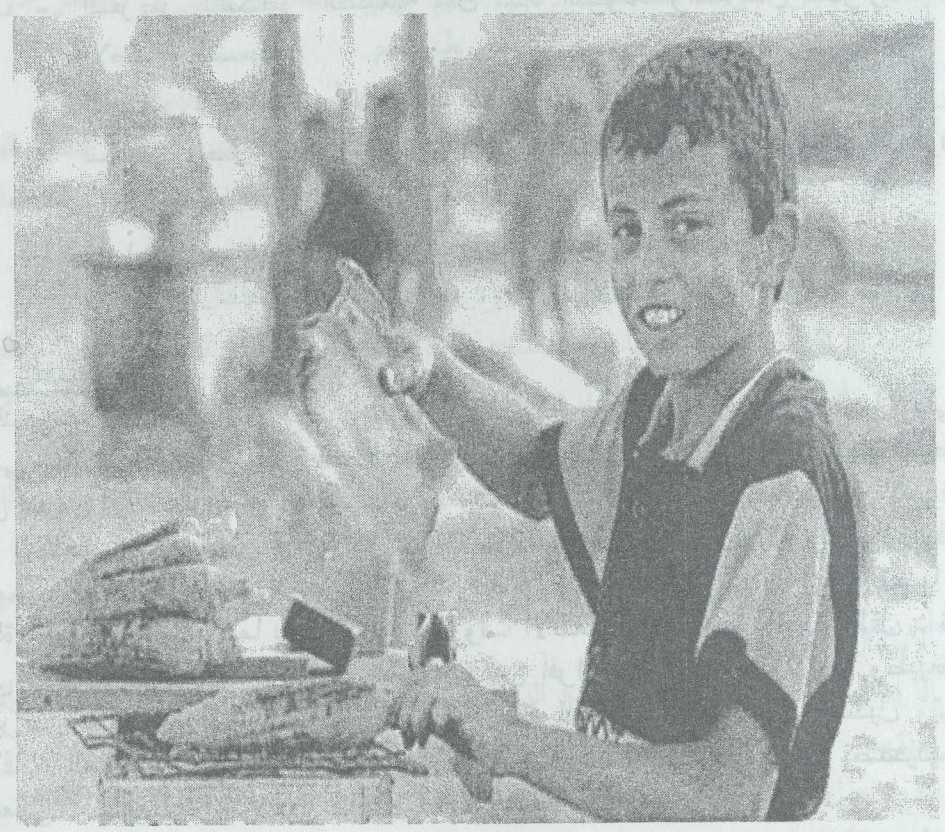

خامساً - التسرب من التعليم

يرجع تفسير ظاهرة التسرب من التعليم إلى إسنادها لقلة وعى الآباء بقيمة التعليم ويستند أنصار هذا الرأى فى تبريره إلى قرينة مستمدة من انخفاض مستوى تعليم الآباء أنفسهم ويفترض الرأى المشار إليه أن ارتفاع نسبة الأمية بين الآباء تعتبر قرينة على اتجاهاتهم السلبية نحو تعليم أبنائهم. وقد يبدو هذا التبرير منطقياً.

وهناك أسباب أخرى تؤدى إلى التسرب من التعليم مثل الفجوة بين المدرسة وبيئة الطفل، وأعباء نفقات التعليم، وفى ظل التغيرات التى شاهدها المجتمع المصرى فإننا نستطيع أن نؤكد أن التسرب الدراسى يمثل المضخات الأساسية لنمو ظاهرة عمالة الأطفال فى المجتمع المصرى، وإن كانت ظاهرة التسرب الدراسى قضية تستحق دراسة خاصة بها تحاول أن تفسر هذه الظاهرة وارتباطها بالكثير من القضايا الاقتصادية والاجتماعية.

الآثار المترتبة على عمالة الأطفال فى سن مبكرة

الآثار الصحية

نظراً لتعرض الأطفال للمخاطر أثناء تواجدهم بالعمل وقد تعوق نموهم، وتبرز أهم هذه المخاطر فيما يلى :

- زيادة نسبة المخاطر الميكانيكية، وحوادث إصابات العمل بين الأحداث عنها بين البالغين.
- التعرض للمخاطر الطبيعية مثل شدة الضوء، والتعرض للحرارة الشديدة أو الإضاءة الضعيفة.
- التعرض للكيماويات والالتهابات الجلدية والحروق، وأمراض عضوية أخرى.
- مخاطر العمل فى سن مبكرة مثل ضعف الإبصار أو عاهات بالعمود الفقرى والأطراف.
- أمراض الحساسية، وأمراض صدرية ربوية.

الآثار النفسية

قد يؤدى عمل الطفل أو بعض إخوته أو كلهم فى سن صغيرة دون الحصول على مستوى تعليمى مناسب إلى تعمق فكرة العمل لدى الطفل على حساب تقلص فكرة التعليم خاصة حينما يكون العامل الاقتصادى هو الأساس فى منح المكانة الاجتماعية المرتفعة داخل الأسرة، ويشكل الجو الانفعالى الذى يعيش فيه الأبناء فى الأسرة عاملاً مؤثراً له قيمته وخطورته فى تشكيل شخصية الطفل، وفى تأثيره الكبير على أمنه النفسى ونموه السليم وإعداده إعداداً نفسياً يمكنه من الحياة الآمنة المستقرة فيما بعد، إذ أن للظروف الانفعالية التى يعيش فيها الطفل داخل أسرته والتى تنتج من ديناميكية العلاقات الموجودة بين أفراد هذه الأسرة، ونوعها وطبيعتها ومدى التأثيرات الخارجية التى تؤثر فى الأسرة بدرجة كبيرة أو صغيرة فى تشكيل وتحديد نوع العلاقات العاطفية والانفعالية التى يعيش فيها أبناء هذه الأسرة، ومدى تضحيتهم ونموهم الانفعالى.

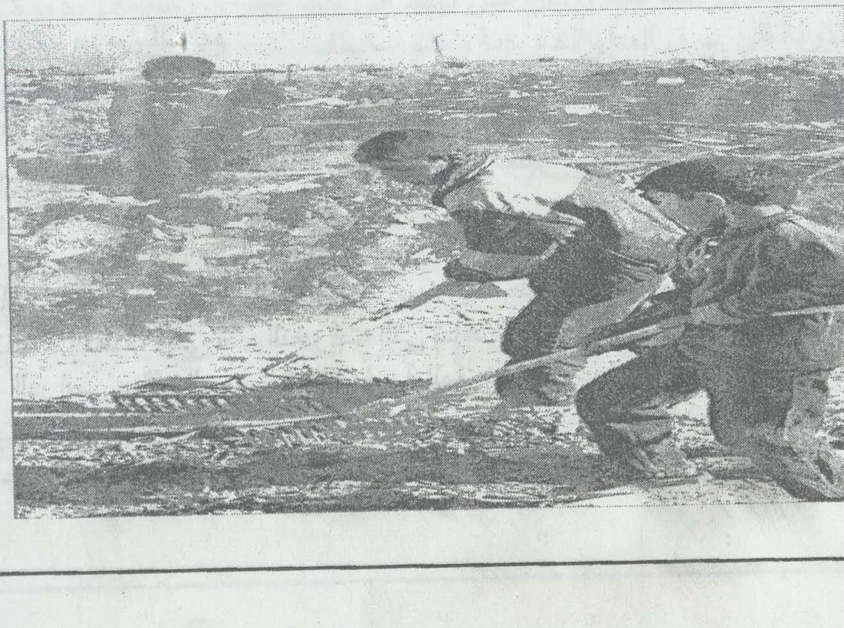

آراء ومقترحات للحد من الظاهرة

ترى كارول بيلامى مديرة اليونيسيف أن حل مشكلة عمالة الأطفال تكمن فى رفع المستوى الثقافى والتعليمى للشعوب التى تنتشر بها هذه الظاهرة، وذلك من أجل إشباع حاجتين أساسيتين للطفل، وهما الحاجة للطعام، والحاجة للتعليم. وهاتان الحاجتان أساسيتين للطفل وإن لم تشبعها الأسرة يضطر الطفل إلى الانخراط فى سوق العمل ويحرم ممارسة اللعب.

ويرى دارسو ظاهرة عمالة الأطفال توجيه التوصيات التالية للحد من انتشار الظاهرة :

١. إعانة الأسر التى لا تستطيع الإنفاق على تعليم الأطفال، حتى لا تضطر إلى الدفع بأطفالها إلى سوق العمالة وحرمانهم من طفولتهم.
٢. تثقيف الأهالى وتعريفهم بحقوق الطفل، وأثر ذلك على نموه الجسمى والعقلى.
٣. إنشاء مراكز متخصصة لتسجيل أسماء الأطفال العاملين لتحديد نوعية العمل المناسب إذا كان لابد من عمالة الطفل والتبليغ عن مخالفات أصحاب الورش والمصانع فى أسلوب معاملة الطفل وساعات العمل أو الأجر أو الطرد.
٤. مراقبة تنفيذ قانون حماية الطفل، والبنود الخاصة بعمالة الأطفال.
٥. إقامة مراكز لتوفير الاحتياجات الصحية والاجتماعية للأطفال العاملين فى المناطق التى ترتكز فيها عمالة الأطفال، وتزويدهم بخدمات متكاملة مثل برامج محو الأمية وبرامج ثقافية واجتماعية وأنشطة ترويحية للأطفال العاملين.
٦. تعميم مشروع مراكز التربية والخدمات فى بقية المدن وعمل حصر شامل للأطفال العاملين.
٧. السماح بدخولهم المدارس فى عمر زمنى عشر سنوات لإتاحة الفرصة لأكبر عدد من الأطفال لتغيير مساره.
٨. إلزام أصحاب الورش والمصانع التى يعمل لديها أطفال أقل من أربع عشرة سنة بمحو أميتهم.
٩. منع عمل الأطفال فى عمر زمنى أقل من عشر سنوات بكل طريقة لخطورة هذه المرحلة.
١٠. حماية الإناث الصغيرات اللاتى اضطرتهن الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلى الانخراط فى سوق العمل أو العمل فى ظروف تضر بصحتهن، وهن أمهات المستقبل.

وأخيراً يمكن أن نوضح أن مرحلة الطفولة والمراهقة من أهم مراحل التكوين والبناء الإنسانى من الناحية الجسدية والنفسية، ومن حيث العدد تمثل المرحلتين نصف المجتمع المصرى تقريباً، ولهذا يجب أن تأخذ كل الرعاية والاهتمام من المحيطين بهما.

ويجب أن نعلم أن دولنا، إذا اجتمعت فإنها تملك القدرة والمعرفة اللازمتين لحماية الأطفال والتخفيف إلى حد كبير من معاناتهم، وتعزيز النمو الكامل لإمكانياتهم كبشر وتوعيتهم باحتياجاتهم وحقوقهم والفرص المتاحة لهم.

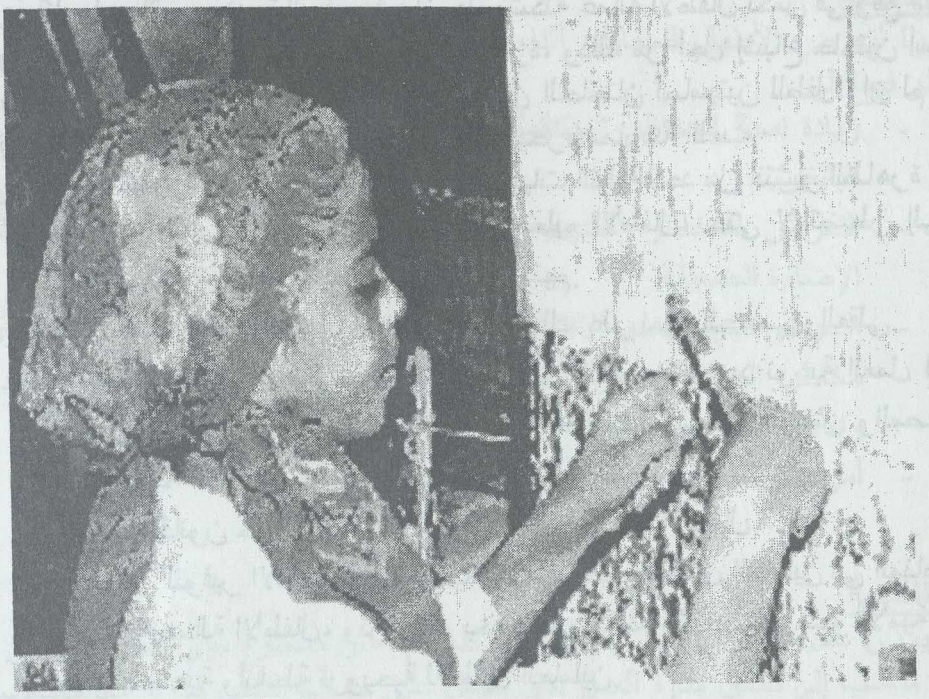

إن الشريعة الإسلامية كفلت حماية للطفولة منذ أربعة عشر قرناً كاملة، وقد أولى الإسلام الرعاية الحقة والعناية الفائقة بالنشأة القويمة الصالحة والتربية الإسلامية السليمة والتعامل العطوف والحنان الممزوج بالحزم فى ظل أم رؤوم وأب عطوف وقدوة صالحة مشجعة حتى يحظى الطفل بطفولة سعيدة وليواصل بوعى حتى بلوغ سن التكليف، ثم ليواصل فى الدراسة معاً ليكون بحق رجلاً يعتمد عليه، ثم يعمره الله ويأخذ طريقه إلى شيخوخة حكيمة ناضجة حتى يستحق تكريم البارى تعالى من عهد آدم عليه السلام إلى قيام الساعة.

قال الله تعالى "ولقد كرمنا بنى آدم وحملناهم فى البر والبحر ورزقناهم من الطيبات وفضلناهم على كثير ممن خلقنا تفضيلا" (سورة الإسراء، ٧٠)